استخدام مقياسى بويس-كلارك و كول فى تحديد مدى اندماج شكل دولة مصر ودول جوارها الإقليمى

"دراسة فى الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا"

إعداد الباحثة

ميادة ممدوح عبدالله محمد

المدرس المساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب___جامعة طنطا

mayada.mamdouh@art.tanta.edu.eg

أ.د عبد المعطى شاهين

أستاذ الجغرافيا الإقتصادية –كلية الآداب-جامعة طنطا

د عيد ناجى شلبى

مدرس الجغرافيا السياسية بكلية الآداب جامعة طنطا

المستخلص:

تعتبر نظرية توازن القوى من أهم النظريات فى العلاقات الدولية والإقليمية .إذ إن التراجع عن اكتساب المزيد من القوة باستمرار ،قد يخرج الدولة من التنافس الدولى ويعود بها إلى مكانة أقل،ومن ثم ينخفض موقعها وفقا لدرجة انخفاض القوة وتراجع حجمها ،كما يعتبر منهج قياس قوة الدولة آلية تستهدف احتساب درجة ميزان القوى بدقة تظهر فى الحساب الكمى .وكلما كانت معرفة درجة توازن القوى السائدة على المستوى الدولى ،أو الإقليمى ،أقرب إلى الواقع بشكل كبير(زهران،2005،ص31).

يعد توازن القوى ظاهرة طبيعية فى حياة الدول والسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة ،وتصف توازن القوى بأنه توزيع للقوى السياسية فى العلاقات الدولية ،ويعد توازن القوى أيضا نظام للعلاقات بين الدول المبنى على أساس حفظ السلام الدولى(عبدالنبى،2023،ص118).

يعد تحديد شكل الدولة من العناصر ذات الأهمية فى الدفاع والسيطرة السياسية ،فالدول الضيقة ـــ دون إعتبار لكبر مساحتها ـــ تجد صعوبة كبيرة فى الدفاع عن نفسها أكثر من الدولة المندمجة الشكل،وكذلك فإن عدم اندماج الشكل للدولة قد يترتب عليه سياسيا مشكلات اقليمية عندما يؤدى التباين الطبيعى والبشرى فى أقاليم الدولة مع صعوبة النقل والمواصلات بين أجزائها إلى تشجيع الحركات الإنفصالية والرغبة فى الإستقلال عن بقية الدول(أبوعيانة،1983،ص48، 49).

قوة الدولة هى المقصد الرئيسى والهدف الأسمى للدراسة فى مجال الجغرافيا السياسية،وتعنى القوة الشاملة للدولة ممثلة فى جغرافيتها ،وقدراتها الإقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية والعلمية والتكنولوجية،والعلاقات الإقليمية والدولية تعنى أيضا تعدد حسابات قوة الدولة ومعادلاتها الرياضية المعقدة(Amer,2022,p1).

ويبرز دور البعد الجيوبولتيكى للجوار الاقليمى في العلاقات الدولية بين مصر ودول الجوار الاقليمى لها اذا كان هناك تباينا في ميزان القوى بين الدولة وجوارها الاقليمى ؛مما يؤدى الى الصراع امام التدخل الخارجي وبسط النفوذ لدولة الجوار الأقوى والتي لها أطماع توسعية كما هو الحال بالنسبة للكيان الاسرائيلى ذات النفوذ الكبير .

الكلمات الإفتتاحية: تحديد شكل-توازن القوى-مقياس كول-بويس كلارك-الجغرافيا السياسية.

أولا:أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة أسباب لإختيار مجال وموضوع الدراسة من أهمها:

1. إن الربط بين توازنات القوى لمصر ودول جوارها الإقليمى،وتأثير كل منهما في الأخر،لهما نتائج إيجابية وأخرى سلبية.وهذا يتوقف بالضرورة على عدة عوامل تشكل نقاط الضعف والقوة في أمن مصر القومى.
2. شهدت المنطقة العربية مالم تشهده أي منطقة ،من تغيرات جوهرية،وكان لها أثرها العميق في تكوينها السياسى والجغرافى والقومى.
3. تمثل توازنات القوى بين مصر والبيئة المحيطة بها إقليميا ودوليا محورا لاهتمام كثير من الباحثين،ويتزايد الاهتمام مع بروز تفاعلات وتطورات في هذه البيئة.
4. إن مصر لها ثقل كبير تعتمد عليه قوى دولية معينة في إدارة علاقاتها الإقليمية أو عندما يكون لها وزنا مستمدا من قدراتها القومية يمثل لها أهمية في أداء وظيفة معينة أو دور قيادى مؤثر على المستوى الخارجي.
5. دراسة توازنات القوى بين مصر وتفاعلها مع محيطها الإقليمى يعد خطوة ناجحة لإعادة بناء دور مصر وتعزيز حضورها إقليميا.

ثانيا:أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

1. الوقوف على الدور الإقليمى لمصر لابد وأن يستند في جوهره إلى التوازن فيما بين تحقيق الأهداف الإستيراتيجية التي تعنى بها مصر؛الأمر الذى من شأنه تحقيق المصالح الوطنية لمصر ويمكنها استرجاع مكانتها ودورها على الساحة الإقليمية.
2. اتاحة الفرصة لمصر للنهوض من وضعيتها الراهنة وممارستها لدورها بشكل يضمن رجوعها كقطب عربى فاعل على الساحة الإقليمية.فلابد من مراجعة كافة الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي لم تجنى مصر ثمار إبرامها وعلى رأسها اتفاقية السلام مع إسرائيل،إضافة إلى دعم القوى العربية والإقليمية لمصر.
3. توافر إرادة النهوض والعودة لتحقيق توازن استيراتيجى في المنطقة لصالح الدول العربية.
4. الحفاظ على سيادة الدولة ورفض التدخلات الخارجية.
5. مساندة الدول الإقليمية في إعادة الإعمار وبناء مؤسساتها المختلفة.
6. رسم تصور جيوبوليتيكى لمستقبل العلاقات بين مصر ودول جوارها الإقليمى.

7. تحديد ميزان القوة لمصر ودول الجوار الإقليمى،ومقدار القوة التي تتمتع بها مصر للمخاطر الخارجية وتضمن الاستقرار الداخلى ؛لتبقى مصر صامدة قوية أمام هذا الكم الكبير من المخاطر الإقليمية المحيطة بها.

رابعا:مناهج الدراسة وأساليبها:

يمكن استخدام مجموعة من المناهج والأساليب لمعالجة هذا الموضوع من أهمها ما يلى:

1- المنهج تحليل النظم (The systemic analysis approach):-

النظام هو ذلك الكيان ذو العناصر المترابطة الذى يستقبل مدخلات معينة حيث يعالجها ويعطى مخرجات محددة،فالجوار الإقليمى يمثل مدخل يتم معالجته ليعطى مخرجات توازنات القوى لمصر التي تؤثر على القرار السياسى .

2- منهج تحليل القوة (The power analysis approach):-

يسعى هذا المنهج إلى عمل تقدير لقوة الدولة ويضع تصنيف لها ،تعد أحد مدخلات العلاقات الدولية والأمن القومى المصرى،ويعد هذا المنهج من أهم المناهج لإجراء المقارنات بين توازنات القوى لمصر وجوارها الإقليمى.

3- المنهج التاريخى (The Historical approach):-

يستخدم هذا المنهج فى تتبع تطور الظاهرة السياسية ودراسة تطور توازنات القوى بين مصر ودول جوارها الإقليمى ،وتاريخ التطورات والصراعات السياسية لدول الجوار الإقليمى منذ القدم والتي أثرت على شكل هذه الدول في الوقت الراهن.

كما سيتم إتباع عدد من الأساليب والأدوات لدراسة موضوع البحث وهى:

1- **الأسلوب الكمى أو الإحصائى:** سيتم من خلال جدولة بيانات الظاهرات السياسية ،وتحليلها،بالإضافة إلى الإستعانة ببرامج الحاسب الألى كأداة تقنية للتحليل الإحصائى ،حيث سيتم إستخدام برنامج الجداول الإلكترونية "Excel".

2- الأسلوب الكارتوجرافي: سيتم إستخدام هذا الأسلوب فى رسم أشكال وخرائط موضوع الدراسة،بالاعتماد على برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)،واستخلاص البيانات من الخرائط.

3-شبكة المعلومات الدولية(Internet): وقد استخدمتها الباحثة في الحصول على الكثير من البيانات والإحصاءات والنشرات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية،واستخدامتها في الاطلاع على الأبحاث والدوريات الحديثة في مجال الجغرافيا السياسية .

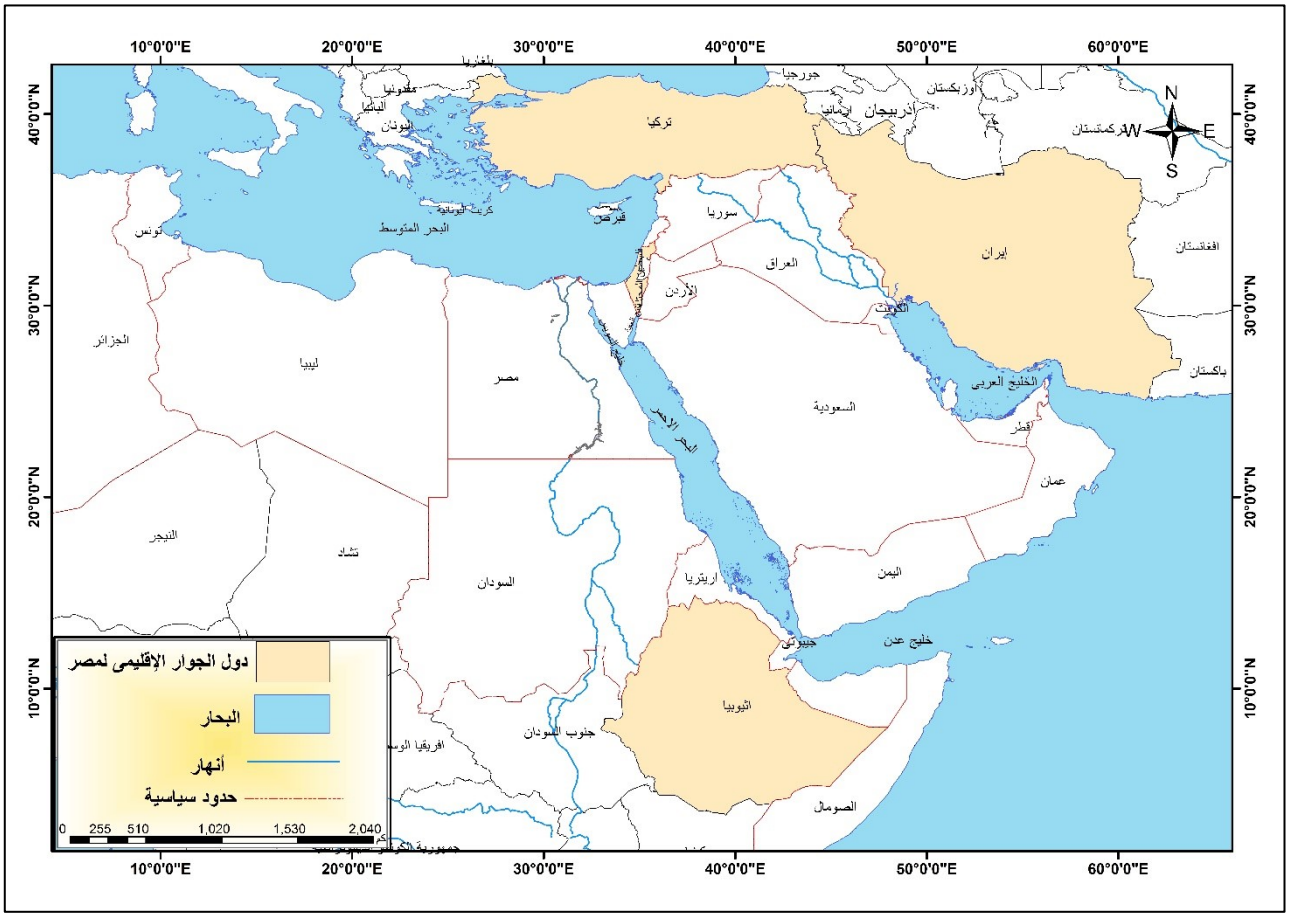

المصدر:من عمل الباحثة اعتمادا على Shape file العالم 2020،باستخدام برنامج Arc Gis 10.5.

شكل(1)دول الجوار الإقليمي لمصر

أولا-مفهوم توازن القوى وأبعاده

إن توازن القوى - الفكرة القائلة بأن الدول تسعى بوعي أو بغير وعي نحو التوزيع المتساوي للقوة لتجنب هيمنة أحد الأطراف - هو مفهوم أساسي لدراسة السياسة الدولية .لقد ناقش مجال العلاقات الدولية (IR) منذ فترة طويلة مكانة توازن القوى كمفهوم نظري .ويزعم البعض أن هذا المفهوم لا يتناسب مع التجارب التاريخية، في حين قام آخرون بتعديل المفهوم من خلال تقديم أفكار مثل "توازن التهديدات"، أو "المواكبة"، أو "التوازن الناعم ."ومع ذلك، فقد استخدم الدبلوماسيون عبر التاريخ في كثير من الأحيان مفهوم توازن القوى .فمن دول المدن الإيطالية في القرن الخامس عشر، مرورًا بحروب القوى العظمى في أوروبا في القرن الثامن عشر، والوفاق الأوروبي، والحربين العالميتين، وحتى يومنا هذا، استخدم الممارسون هذا المفهوم بطرق مختلفة(ANDERSEN,2018,P1).

وتبعا لما قاله أرنولد توينبى "إن توازن القوى هو نظام من الديناميكيات السياسية التي تتفاعل في المجتمعات التي يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة،وبطريقة تهدف إلى

الإبقاء على مستوى محدود من القوة السياسية المتاحة لكل منها،وفى الأحوال التي تتجه فيها احدى هذه الدول لتجاوز ذلك المستوى المحدود المسموح به ،تتولد ضغوط تلقائية تدفع الآخرين إلى مقاومة ذلك التهديد ،وتغدو هذه الضغوط أعنف مايكون بالنسبة للدول التي تشكل محور هذا التوازن وتقع في مركز منه بالنسبة للأطراف الأخرى التي تقع على هوامشه(تنيره،1996،ص21).

إن توازن القوة عبارة عن عملية أو نظام ينشأ طبيعيا ويتكرر على مر التاريخ،نتيجة لسعى كل دولة إلى المحافظة على أمنها وسيادتها والإبقاء على استقلالها في عالم مقسم إلى دول قوية،ذات سيادة تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها،مع عدم وجود قانون دولى ملزم ينظم علاقات الدول ويوجه سياساتها ويمنع اعتدائها ويصون سلامتها وأمنها(مجاهد،1971،ص135).

قوة الدولة هي المقصد الرئيسى والهدف الأسمى في مجال الجغرافيا السياسية ،وتعنى القوة الشاملة للدولة ممثلة في جغرافيتها ،وقدراتها الاقتصادية والعسكرية العلمية والثقافية والتكنولوجية(Amer,2022,p1)،ولابد لصانعى القرارات فى أى دولة من الدول أن تكون لديهم القدرة على تنفيذ قراراتهم ،ومن ثم لايمكن لحكومات هذه الدول أن تنفذ سياستها إلا فى ظل قوة Power تستخدم لفرض إرادتها والتأثير على سلوك الدول الأخرى(سعودى،2010،ص227).

وترى الباحثة أن توازن القوى من وجهة نظر الجغرافيا السياسية هى سعى الدول لتحقيق توازن مماثل للقوة التى يتميز بها دولة أخرى سواء كانت قوة عسكرية،نووية،إقتصادية،ثقافية،أو تكنولوجية ؛لتحقيق توازن قوى يساعد فى أمن واستقرار الدول بعضهم لبعض وتحقيق مصالحهم المشتركة والغير مشتركة.

-يقوم توازن القوى على ثلاث مبادئ رئيسة:

تعددت القوى المشاركة فى سياسات توازنات القوى الدولية والإقليمية،ولكل منها أهدافها المختلفة (تنظيم العلاقات مع القوى الأخرى،ارساء استقرار دولى مقبول،المحافظة على وضع دولى معين....)،

- علاقات قوى ميسرة ؛بمعنى عدم اتجاه القوى المختلفة نحو امتلاك أو الإستحواذ على القوة المطلقة أو الاتجاه الحاد نحو الإستقطاب.
- عدم التركيز الكبير(المطلق)لإمكانات القوة فى يد إحدى القوى.

ولا يتأثر التوازن الدولى ،أو سياساته بنمط القطبية ،أو نوع الأسلحة القابلة للإستخدام بين الدول .

ان التوازنات الدولية –الإقليمية تبرز على نحو أكثر وضوحا من التوازنات العالمية ،بمعنى رؤية كل نظام إقليمى بمثابة وحدة مستقلة بذاتها(عطوان،2010،ص38).

أ-توازن القوى تاريخيا

العلماء يزعمون أنهم وجدوا فكرة توازن القوى بين اليونانيين القدماء في رواية المؤرخ الأثيني ثوسيديديس عن الحرب البيلوبونيسية من عام 431 قبل الميلاد، لم يكتب ثيوسيديدس عن "توازن القوى"، لكن البعض يزعم أنه ربما كان هناك تفكير في توازن القوى دون استخدام العبارة الدقيقةومع ذلك فمن الصعب التأكد من ذلك، والصحيح أن الدبلوماسي والكاتب الإيطالي نيكولو مكيافيلي تحدث في ثمانينيات القرن الخامس عشر عن أهمية علاقات القوة بين دول

المدن الإيطالية في تلك الفترة .جادل البعض بأن إيطاليا في القرن الخامس عشر كانت تعتمد على نظام توازن القوى حيث كانت مدينة فلورنسا وحاكمها لورنزو دي ميديشي متوازنة ضد جمهورية البندقية، وفي حين أن مكيافيلي ربما لم يطور مفهومًا لتوازن القوى يمكن أن ندركه، فإنه على الأقل تصور أنه بالإضافة إلى السياسة "المحلية" في كل دولة ؛حيث إن العلاقات بين الدول كانت ذات أهمية لأمنها(ANDERSEN,2018,P2).

لم يذكر ثوسيديدس ومكيافيللي توازن القوى صراحةً، على الرغم من أن كتاباتهم يُنظر إليها على أنها تمثل فكرة توازن القوى.كما جادل ديفيد هيوم في عام 1742. سعى هيوم إلى إثبات أن توازن القوى كان فكرة منطقية، حيث أعاد بناء التقليد التاريخي من اليونانيين القدماء حتى عصره .حتى لو لم يتم التعبير عنه، فإن المبدأ، كما قال، "يرتكز إلى حد كبير على الحس السليم والمنطق الواضح، لدرجة أنه من المستحيل أن يكون قد نجا تمامًا من العصور القديمة"؛ لقد "اكتشفت نفسها بشكل طبيعي في السياسة الخارجية ولكونه أول من رسم الخط الفاصل في الزمن البعيد، فقد بنى تقليدًا قديمًا لتوازن القوى ضد أولئك الذين يسعون إلى التشكيك في وجوده .في الواقع، لقد تم ذكر توازن القوى من حين لآخر طوال القرن الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر كاستعارة لوصف الوضع السياسي .على سبيل المثال، صديق مكيافيلي فرانشيسكو جوتشيارديني،وصف إيطاليا بأنها في حالة توازن بين دول المدن المختلفة(ANDERSEN,2018,P2).

كان لدى جوتشيارديني تصور أوضح لماهية ميزان القوى .وكتب أن لورنزو دي ميديشي وتحالفاته جادلوا بأن "الوضع الإيطالي يجب أن يبقى في حالة من التوازن، وعدم الميل إلى جانب أكثر من الجانب الآخر ."وينبغي لجميع الدول أن تراقب بعضها البعض باستمرار، للتأكد من بقاء النظام في حالة توازن، ومنع أي دولة من السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية .قد يحدث موقف خطير إذا أصبح أحد ميزان الوزن كبيرًا جدًا .وعلى هذا فلا ينبغي لنا أن نساعد الأقوياء، كما كان ليزعم مكيافيلي، بل ينبغي لنا أن نساعد الجزء *الأضعف* ، حتى يتسنى للتوازن أن يسود .وهكذا، كما جادل ألبيريكو جينتيلي لاحقًا، فإن نظام توازن القوى يشبه قانون الطبيعة، الذي يبقي كل شيء في مكانه(ANDERSEN,2018,P5).

حتى لو ذكر المؤلفون من جوتشيارديني وما بعده بشكل متقطع "التوازن"، فإن القرن الثامن عشر هو الذي يعتبر "العصر الذهبي" لتوازن القوى .وحتى لو تم استخدامها بشكل متكرر أيضًا في أواخر القرن السابع عشر، فإن العديد من مؤلفي السياسة والتاريخ الدوليين يعتبرون معاهدة أوترخت لعام 1713 بمثابة تدشين هذا العصر الذهبى(ANDERSEN,2018,P5).

أسست معاهدة أوتريخت للسلام بعد حرب الخلافة الإسبانية، وأدرجت توازن القوى كمبدأ أساسي في نص المعاهدة،وكان السبب وراء ذلك هو الخوف من أن تصبح أسبانيا أو فرنسا قوية للغاية ـ أو الطغيان الذي قد يهيمن على أوروبا وكل دولها، في عام 1705 قالت الملكة البريطانية آن خوفًا من استيلاء فرنسا على إسبانيا، إنه "إذا ظل الملك الفرنسي سيدًا على الملكية الإسبانية، فإن ميزان القوى في أوروبا سيُدمر تمامًا"، وسيكون قادرًا على ذلك. ليصبح حاكمًا مستبدًا للعالم كله، ولهذا السبب تم إدراج توازن القوى كمبدأ أساسي في السلوك الأوروبي للدول بعد أوتريخت (ANDERSEN,2018,P5).

ب-العلاقة بين مفهوم توازن القوى والمصالح

إن مصلحة أي دولة تكمن في تعزيز نفوذ قوتها .وفى نفس الوقت ،فإن قوة الدولة يمكن تعريفها بأنها تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها في المجال الدولى،كما يوجد تضافر حقيقيا بين القوة والمصالح،فإن المصالح تتوقف في النهاية على بعض المتطلبات وتمثل نتاجا لتحققها،ولتحقيق التوازن بين القوى العالمية يمكن الإعتماد على كم الموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة للدولة،واحراز الدولة لتقدم تقنى،ولإرتقاء حضارى ،وتكوين الجيش الجرار(الديب،1997، 498).

إن اى إمكانية تصبح قوة؛وذلك يؤدى إلى أن تتصف المصالح بشئ من مقومات القوة ،لأنها نتاج إمكانية الدولة المتنامية،وتحفزها على النمو إلى درجة أبعد،فإن مصالح أي دولة تنبثق من قوتها وأن وظيفتها تكمن في ضمان تعزيز هذه القوة،وإن العلاقة المتبادلة لمصالح الدول تمثل عمليا نوعا من مظاهر القوة الخارجية أو تشكل تصورا سياسيا لما يحتمل أن تكون عليه العلاقة المتبادلة من حيث القوة بين تلك الدول مستقبلا(Udalov,1990,p160)،وتتمثل القوة السياسية فى القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها خارج الحدود السياسية للدولة ،وهذا يدخل فى مجال الجغرافيا السياسية ،ومن العوامل التى تعطى القوة للدولة (الموقع الجغرافى،السكان،الموارد،والمساحة،.....الخ) أى العوامل الجغرافية ،والعوامل الغير جغرافية كالتقدم التكنولوجى ،والدعم الخارجى،وحركة الميزان الدولى فى صالح الدولة؛مما يترتب على ذلك تحقيق الرفاهية والتقدم لسكان الدولة فى الداخل،وضمان أمنها بالنسبة للدول الأخرى بصرف النظر عن الإستيراتيجية التى تتبعها للوصول إلى هذه الغاية ،وبدون القوة تصبح الدولة وكأنها شئ لاقيمة له (سعودى،2010،ص227).

إن استخدام منطق توازن القوى مع تنظيم عملية مشتركة للتعبير عن أفكار خلاقة تتعلق بفرص مستترة من أجل المصالح؛مما يؤدى ذلك إلى تحريك آلية الحفاظ على النفس ،وخلق بيئة تعاونية قادرة على حل ماينشأ عن أي نزاع من تفاعل ،ولذلك فلابد من تحقيق توازن للقوى بين الدول وارتباط المصالح والعلاقات المتبادلة فيما بينهما(Udalov,1990,p168).

ج-أبعاد توازن القوى

يتسم نظام توازن القوى ببعد جغرافى على المستويين العالمى والإقليمى،وببعد هيكلى سواء فى النظام الدولى أو المجتمع الدولى،بالإضافة إلى بعد القطبى،وهما على النحو التالى:

-البعد الجغرافى

كان" Mearsheimer"أكثر اهتماما بالبعد الجغرافى وارتباطه بتوازن القوى.فقد افترض أنه لايمكن معرفة ماذا يحدث فى البعد العالمى بدون الأخذ فى الحسبان البعد الإقليمى.ولقد كان رأى "Mearsheimer" أن للبعد الجغرافى أولوية عن البعد القطبى،بل ذهب إلى أن الجغرافيا يمكن أن تكون العامل الوحيد الذى يمنع الهيمنة العالمية أو الأحادية القطبية،وأن الجغرافيا العالمية سوف تردع أى دولة من احتلال موقف المهيمن العالمى،وأن الجغرافيا هى العامل المسئول عن المحافظة على التوازن العالمى للقوى.وقد اتفق كل من "Mearsheimer " و "Bull" على أهمية البعد الجغرافى فى توازن القوى،ولكن بدرجة أقل من البعد الهيكلى ،وذلك على خلاف "Waltz" الذى استبعد هذا البعد من اهتماماته ،وأعطى الأهمية الكبرى للقطبية(عبدالنبى،2020،ص16).

-البعد الهيكلى

أخذ هذا البعد اهتماما أكبر من "Bull"، "Mergenthau" ، حيث يعترف كلاهما بالأهمية الجيوبولوتيكية للمجتمع ،واختلف كل منهما مع "Waltz" فى درجة اهتمامهما بالاختلاف بين مفهوم النظام الدولى (يعرف بواسطة العوامل المادية)،والمجتمع الدولى (يعرف بواسطة العوامل الإجتماعية)،وأى منهما تكون له الأولوية على الآخر.وقد ذهب كل منهما أيضا إلى أن فكرة توازن القوى لعبت دورا حيويا سياسيا،وتاريخيا فى إعادة تأسيس النظام الدولى السائد ،ولكن الأهم هو الانتقال إلى ماوراء المفهوم عن النظام الدولى ليشمل المفاهيم عن المجتمع الدولى ،وارتباطه بتوازن القوى القائم على التعاون بدلا من توازن القوى القائم على التضاد والمرتبط بالنظام الدولى(عودة،2009،ص265-280).

-البعد القطبى

لعبت القطبية دورا مؤثرا لدى المنظرين الأربعة ونظرياتهم عن توازن القوى.قد ذهب "Mearsheimer" فى نظريته عن توازن القوى فى بعدها القطبى إلى التفرقة بين القطبية على المستوى الإقليمى،والقطبية على المستوى العالمى.ويشير "Mearsheimer" إلى أن التوازن الإقليمى الفعال يكون نتاجا لمؤثر من خارج المنطقة أو الإقليم،وهو مايطلق عليه الموازن الخارجى،ويصور توازن القوى العالمى فى سياقات من التفاعل بين الأقاليم المختلفة(عبدالنبى،2020،ص17).

من المعروف أن نظرية توازن القوى تطبق على الصعيد الدولى بين الدول الكبرى التي تملك القوة والقدرة على التأثير في مجريات السياسة العالمية.كما تطبق على الصعيد الإقليمى بين عدة دول تقع في اطار منطقة جغرافية محددة،والشرق الأوسط بمدلوله الجغرافى الواسع ،يضم الوطن العربى بمختلف أقطاره ،إلى جانب عدد من الدول في آسيا وافريقيا،وهى :تركيا،إيران،إسرائيل،اثيوبيا.فهذه هي الدول التي تمثل أطراف التوازن الإقليمى (تنيره،1996،ص22، 23).

ثانيا-التوازن الدولى والإقليمى.

أهمية توازن القوى الدولى بالنسبة لتوازن القوى الإقليمى والذى يتأثر ويؤثر به في عدة مناطق وأقاليم بشكل يعكس مدى ارتباط احداهما بالآخر،ولاسيما أن وجود السلم والاستقرار في احداهما يؤدى إلى امتداده للطرف الآخر وبشكل ايجابى على المجتمع الدولى ككل.

-تأثير توازن القوى الإقليمى على التوازن الدولى

توازن القوى الإقليمى أو التوازن الفرعى هو شكل من أشكال توازن القوى ،يتكون داخل أطر جغرافية محددة تجمع عدد من الدول ،التى تدخل فيما بينها فى علاقات تتسم بالصراع على السلطة والقوة والنفوذ فى إطار جغرافى محدد،وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولا محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة ،مايؤدى إلى قيام توازن قوى محلى،يتحكم فى سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها ببعض ،فيجرى التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السليمة،وقد تنتهى بالحروب مثله فى ذلك مثل توازن القوى الدولى،والواقع أن توازن القوى الإقليمى مثله مثل توازن القوى الدولى ،فهو يخضع لنفس القواعد ويتسم بنفس الخصائص ويؤدى إلى نفس النتائج ،لكن على مستوى أضيق وهو المستوى المحلى أو الإقليمى ،ويمكن القول بأن توازن القوى الإقليمى يؤثر تأثيرا مباشرا على توازن القوى الدولى ويؤدى

إلى حسمه أحيانا،إذا أن الصراعات الدولية الكبرى تعتمد فى تطوراتها ونتائجها على مايجرى فى الصراعات والتوازنات الإقليمية،ومن الناحية التاريخية كان توازن القوى الإقليمى هو الأسبق فى الوجود ،على اعتبار أن العلاقات الدولية فى السابق كانت أقل شمولا وأكثر محدودية،فعالمنا اليوم كان فى السابق عوالم متعددة ،كل منها مستقل بذاته ،ولذلك كان لكل عالم توازنه الخاص وعلاقاته المحدودة بغيره من المناطق الأخرى ،ولكن ومع تطور التقنية ووسائل المواصلات والإتصالات تفرعت العلاقات وتشابكت؛مما أدى إلى بروز نوع جديد من العلاقات تجاوز الحيز الضيق الذى كان فى السابق،كما تجدر الإشارة هنا أن التوازن الإقليمى لايمكنه أن يعمل مستقلا عن التوازن الدولى،أى أن تفاعلاته لاتجرى بينها بمعزل عن أطراف التوازن الرئيسى ،ولكنه يستطيع أن يوسع دائرة استقلاله إلى أقصى حد ممكن ،بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر ،وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول إلى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الدولى،وتتوقف درجة تأثيره وتوسعه على مدى استقلاليته ،فإذا اتسعت دائرة الاستقلال فإن هذا التوازن يمارس دورا كبيرا ومؤثرا فى التوازن الدولى،أى أن أطراف هذا التوازن تستطيع أن تلعب دورا عالميا من خلال قدرتها الإقليمية ،أما إذا ضاقت دائرة استقلالها ولم تدرك الأطراف أهمية التوازن الإقليمى ؛فيؤدى ذلك إلأى أن درجة استقلال هذا التوازن تعتد على وسائل مختلفة منها :الموقع الجغرافى،القدرة الدبلوماسية ،إمكانيات الأطراف،....،فالعلاقة بين توازن القوى الإقليمى وتوازن القوى الدولى أن يتأثر كل منهما بالآخر بشكل مباشر(أبوخزام،2009،ص210–212).

إن للتوزانات الإقليمية دورا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية،إذ أن التوازن الدولى يعتمد في استقراره أو تغييره على الصراعات الإقليمية،فأصبحت القوى العظمى خصوصا في العصر النووي تخوض صراعاتها من خلال التوازنات الإقليمية،فتغيير ميزان القوى العالمى يتطلب تغيير موازين القوى الإقليمية،فالدول التي تستطيع تحقيق انتصارات إقليمية متعددة،وتستطيع قلب توازن القوى الدولى لمصلحتها،كما أن الحفاظ على التوازنات الإقليمية يؤدى إلى الحفاظ على توازن القوى العالمى(نجم،2018،ص161، 162).

ان التأثير مباشر ومتبادل بين التوازنات الإقليمية والتوازنات الدولية،بل أن قدرة قوة ما على تحقيق توازن استيراتيجى على المستوى الدولى يعتمد بشكل كبير على قدرتها فى تشكيل تفاعلات سياسية دولية للتأثير فى التوازنات الإقليمية،والقدرة على تحديد مساراتها وضبطها بما يحقق لها مصالحها.بل أن التفاعلات الإقليمية وحراك الدول للتعامل معها والمواقف التى تتخذها تجاه القضايا الإقليمية فى أغلبها تمثل انعكاس لمصالح القوى الكبرى والعظمى ،لدرجة انها فى كثير منها تحدد مساراتها وتحدد كيفية التعامل معها؛مما يؤدى إلى دفع الدول الكبرى والعظمى إلى ان تكون حاضرة فى قضايا المنطقة،وتعمل باستمرار على تطوير سياساتها بما يمكنها من ضبط التوازنات الإقليمية ،وبما يضمن لها نفوذها وتعزيز مصالحها ،وتوظيفها لصالحها فى مجال التنافس الدولى(الأنبارى،2017،ص1).

ثالثا: -سياسات التوازن بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية.

ان فى النظام الدولى تختلف أدوار الدول وسياستها بحكم اختلاف دوافعها للحركة ،وماتمتلكه من عناصر قوة .فالدول الصغرى والمتوسطة ،غالبا ،تعمد(عبر خوض سياسات التوازن)إلى الحفاظ على بقائها مستقلة فى النظام الدولى .وأكثر ماتلجأ فى سبيل ذلك إلى استبعاد الحرب.فى حين تدرج القوى الكبرى اهتمامها على نوع بقائها ،والرتبة الدولية التى قد تحظى بها على مستوى الدول .

على سبيل المثال،فى بيئة سياسة دولية تعددية ،محددة زمانيا ب T1،ومحددة مكانيا بP1،فإن الدولة A(قوتها تساوى 5 وحدات سياسية)[1]يمكن ان تكافؤ قوة الدولة الكبرى B(قوتها تساوى 7 وحدات سياسية) بواسطة اللجوء إلى أحد الخيارات الآتية: -التحالف مع القوة الإقليمية D(التى تمتلك 3 وحدات سياسة من عناصر القوة)،أو أن تستقطب/تسيطر على قوة إقليمية R(التى تتيح قوة مقدارها 3 وحدات سياسية)،وتحرم الدولة Bمنها.أو العمل على تسريع بناء مكونات وعناصر قوتها الذاتية ،أى المتراكم من إمكاناتها التكنولوجية والإقتصادية والعسكرية ويتحقق لها التفوق بدرجة أدنى عبر اشغال جانب مهم من إمكانات الدولة Bبوساطة إشاعة أجواء التناقض بين الأخيرة وبين الدول الأخرى(مثلا استخدام الدولة Dالمالكة ل 3 وحدات سياسية)ـــوأية عمل من قبل الدولة Bفى زمن لاحق T2لزيادة قوتها يفرض على الدولة Aموازاته بعمل آخر يضاعف من قوتها لإبقاء علاقات التوازن الدولى قائمة،وعدم تمكين الدولة B من الهيمنة على البيئة السياسية الدولية(عطوان،2010،ص42).

وكافة علاقات القوى الجديدة ستعمل على إعادة حساب امكانات القوة.فالدول A بحزنها فى أفضل الأحوال 8 وحدات سياسية كاملة .بينما الدولة B سيكون لديها فى أفضل الأحوال 5–7 وحدات سياسية قابلة للإستخدام،من ثم سيخضع هذا التوازن لسياسات القوى من أجل الحفاظ عليه من التغيير الجذرى عبر رغبة أحد الأطراف فى الحصول على أدوار جديدة ،أو امتيازات مضافة بشكل يفرض على الدول الأخرى أنماط علاقات وتحديات جديدة ،ومن ثم تحمل اكلاف مضافة قد تكون غير مرغوبة.

وفى العصر النووى والتكنولوجيا عالية التطور فان البيئة الدولية غير مؤاتية لاستخدام القوة (العسكرية بشكل قسرى).وهذا مايفرض اللجوء إلى خيار توازن المصالح (تعطيل الاستخدام المباشر للقوة)عبر المحافظة على تشكيل العلاقات الإقتصادية الإستيرتيجة القائمة.وإعادة تشكيل العلاقات الإقتصادية والثقافية عبر سياسات الإحتواء ،الإندماج،العزل لتوليد مجالات توازنية جديدة(عطوان،2010،ص42–43).

رابعا -أنواع قوة الدولة(الديب،1997،ص478-480)

أ-القوة المورفولوجية

وهى القوة التى تستمدها الدولة من مساحتها وشكلها ومظاهرها التضاريسية وموقعها الجغرافى.

ب-القوة الديموغرافية

وهى القوة التى تستمدها الدولة ليس من عدد سكانها فحسب أيضا من مهاراتهم وصحتهم وعلمهم وتركيبهم الجنسى والعمرى ونشاطهم الإقتصادى وأخلاقياتهم ومدى تماسكهم القومى.

[1])نفترض وجود مقياس افتراضى من 10 وحدات قوة سياسية ،ويشمل كافة عناصر القوة القابلة للاستخدام لدى الدولة المعنية العسكرية منها والإقتصادية والثقافية....

ج-القوة الإقتصادية

القوة التى تستمدها الدولة من مواردها الإقتصادية ،والكفاءة التى تستغل بها هذه الثروات ،ومدى امتلاكها للتقنية الحديثة ،وعلاقاتها التجارية ودرجة اكتفائها الذاتى ،وكم ثروتها الإقتصادية .

د-القوة التنظيمية

وهى تعنى نوعية الحكومة ،ومستويات الحكم والإدارة فى داخل الدولة ،واستقرار الحكومة فى الداخل والخارج.ويعتبر نمط الحكومة الذى تبنته احدى الدول أحد العوامل الهامة فى قوتها وجغرافيتها السياسية،وهناك أوجه مختلفة من التنظيم الحكومى لها علاقة مباشرة بالجغرافية السياسية للدولة وهى (التقسيم الإدارى للدولة،درجة مركزية الحكومة،والإستقلال الذاتى).

ه-القوة العسكرية

تتضمن هذه القوة عدد افراد الجيش ومقدار المعدات العسكرية ،ونوع كل من التكتيك والإستيراتيجية التى تتبعها القوات المسلحة.

و-قوة مستمدة من العلاقات الخارجية

تتضمن جميع مظاهر العلاقات الدولية وعضوية الدولة فى المنظمات العالمية والأحلاف المختلفة ،وقوة هذه الأحلاف ،وامكانية الوثوق منها،وكذلك السمعة الدولية ،والمساعدات الخارجية.

ر-القوة الشاملة

وهى حاصل جمع كل أنواع القوة التى سبقت الإشارة اليها .وإذا امكن كل مظاهر القوة الإيجابية للدولة فانه يمكن الوصول فى النهاية إلى رقم يوضح قوتها الشاملة،وترتيبها من حيث هذه القوة بين كل دول العالم.

خامسا-أثر الذكاء الإصطناعى فى توازن القوى

أدى ظهور الذكاء الاصطناعي و انترنت الأشياء و الحوسبة الحسوبية و البيانات الضخمة إلى ظهور مؤشرات جديدة في العلاقات الدولية ، حيث تغيرت موازين القوى عالميا و أصبحت قوة الدول تعتمد على التكنولوجيا مع التحكم في تطبيقاتها و ذلك في بيئة أمنة. هذا الوضع أفرز صراعا بين الدول أطلق عليه " الحرب السيبرانية "، تقودها دول و جيوش بهدف مهاجمة أجهزة الحاسوب أو شبكات المعلومات في دول أخرى و الإضرار بها . كما يمكن التحكم في نظم دفاع الدول المستهدفة أو التشويش عليها و شل منظومة أسلحتها المتطورة. مما جعل الدول تعيد النظر في استراتيجياتها التي أصبحت تركز أساسا على القوة السيبرانية ، و في حالة تأهب قصوى استعدادا لأي حرب سيبرانية محتملة مستقبلا مما أثر على مفهوم الأمن الدولي(العوفى،2021،ص778).

إن السباق على امتلاك تكنولوجيا الذكاء الإصطناعى سوف يدخل العالم فى صراع دولى ،وسوف تستخدم هذه التكنولوجيا فى السعى وراء السلطة ،ومن الممكن أن يؤدى التنافس بين القوى الكبرى على الذكاء الاصطناعى إلى زيادة حدة الصراع بينها بشكل خطير،فهناك العديد من المعطيات التى تشير إلى تعاظم تأثير تكنولوجيا الذكاء الإصطناعى على سباق التسلح

الراهن،ويمكن اعتبار الذكاء الاصطناعى نوعا من الأسلحة المطلقة،مثل القنبلة النووية؛من يمتلكها سيتفوق على خصومه كدولة قادرة على اتخاذ افضل القرارات بفضل الذكاء الاصطناعى،وتتوقع الهجمات العسكرية وتواجهها وقادرة أيضا على السيطرة على آلاف الوحدات الروبوتية فى ساحة المعركة(عبدالحفيظ،2023،ص29).

لا تزال قوة الدول تقاس استنادًا إلى مركب القوة الشاملة الذي يتضمن الجوانب الدفاعية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والبشرية والاجتماعية، ولكن منذ دخول أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة، العسكرية والمدنية، أصبحت التكنولوجيا من أكثر العوامل التي تؤثر في تحديد ميزان القوى في النظام الدولي. فالدول التي تملك أدوات التكنولوجيا وحريصة على تطويرها بشكل دائم تكون لديها فرصة كبرى في التأثير على تفاعات السياسة الدولية وممارسة النفوذ. وهذا يعني أنه خال الفترة المقبلة قد يشهد العالم تغييرًا في موازين القوى في الساحة الدولية؛ حيث توجد عدة قوى إقليمية ودولية تضخ استثمارات كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتأتي الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي والهند في مقدمتها، ومن المحتمل أن يؤدي التنافس بهدف التفوق في الذكاء الاصطناعي إلى اندلاع حروب وصراعات جديدة؛ مما يتفق مع تحذير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية الذي أطلقه في نوفمبر 2017 ، حين نبَّه إلى أن الصراع حول الذكاء الاصطناعي بين الدول قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة(عبدالحفيظ،2023،ص30).

سادسا-العوامل المؤثرة فى قياس توازن القوى للدولة

تتطلب عملية قياس قوة الدولة اتباع مجموعة من الخطوات التالية:(مصليحى،2007،ص134)
1-توفير قاعدة المعلومات المتعلقة بجملة العوامل المؤثرة فى قوة الدولة.
2-انتخاب المتغيرات التى تقبل التقنين وتنحية غيرها.
3-تخليق متغيرات أكثر تركيبا تؤثر بفاعلية فى قوة الدولة وتختزل عناصر عديدة لم يتضمنها التقنين أو اختزال عناصر أكثر مباشرة فى متغيرات أكثر تركيبا وفاعلية.
4-الحفاظ على توازن المتغيرات التى تقيس جوانب قوة الدولة باختيار العناصر المحورية أولا ،ثم اختيار المتغيرات التابعة لكل منها فى المقام الثانى.

ومن الضرورى أن يكون قياس قوة الدولة قياسا موضوعيا ويبتعد عن الإنتقائية والذاتية أى الإبتعاد عن انتقاء بعض العوامل المؤثرة فى قوة الدولة دون غيرها،كما يجب أن تكون سنوات البيانات والمقارنات واحدة،وأن تكون الأساليب المتبعة فى جمع البيانات الإحصائية وتبويبها وعرضها وتحليلها واحدة بين كل الدول(الديب،2005،ص611).

تعتبر قوة الدولة هى قدرة وإمكانات تلك الدولة على استخدام مواردها المعنوية والمادية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الإستيراتيجية(Hafeznia,2003,p170).

هناك العديد من العناصر التى تؤثر بشكل فعال ومباشر فى قوة الدولة ،ولكن كان من الضرورى اختيار تلك العناصر التى يمكن إخضاعها للقياس الكمى ،وبناء على ذلك تم تحديد 6 مكونات وعناصر رئيسة لقياس قوة الدولة ،وقد تضمن كل عنصر من هذه العناصر عددا من العناصر والمؤشرات الفرعية الدالة عليها ،وبلغت 44 مؤشرا ماديا ومعنويا(عبدالغنى،2024،ص71). شكل()

ويعتمد قياس قوة الدولة على عدد من المؤشرات المعنوية والمادية ،وكلما زادت دقة القياس ،كلما تم التعبير بصورة أقرب إلى الحقيقة عن القوة الفعلية للدولة،ويجب عند قياس قوة الدولة مراعاه أنها ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة ،وأنها ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة،كما أنها ظاهرة علائقية،وأن قياسها يختلف من وقت لآخر ومن موقف لآخر،وأن هذا القياس يستخدم لتفسير الماضى والحاضر كما أنه يساعد على التنبؤ بالمستقبل المنظور(زهران،2006،ص21).

إن قياس قوة الدولة يعد تطويرا فعليا لنظرية توازن القوى،وتأكيدا لإستمراريتها وصلاحيتها كإطار لتحليل العلاقات بين الدول.هذا فضلا عن أن القياس الشامل لقوة الدولة يسهم فى تدقيق موازين القوى؛لذلك فإن اتباع منهج قياس قوة الدولة يترتب عليه تحليل العلاقة بين موازين القوى واحتمالات التعاون والصراع بين مصر ودول جوارها الإقليمى(زهران،2006،ص25).

سابعا-المحددات الجيوسياسية وتأثيرها فى توازن القوى

أ-تأثير موقع وشكل الدولة فى قوتها السياسية.

ـــــ موقع الدولة

يعد الموقع أحد العناصر الطبيعية الرئيسية للدولة سواء كان بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض أو بالنسبة لليابس والماء أو حتى الموقع بالنسبة للدول المجاورة،فالموقع بالنسبة للدول المجاورة يعد من الأمور الهامة المتعلقة بعلاقات الجوار ،فالحدود التى تفصل بين الدولة وجيرانها والمنازعات الإقليمية التى تترتب عليها تعد ذات أهمية كبرى فى التطور السياسى للدولة(أبو عيانة،1983،ص41 ،42).

الدولة التى تقع فى نصف الكرة الشمالى تتميز بمميزات لاتوجد لدى الدول التى تقع فى نصف الكرة الجنوبى ؛لأنها تقع فى القسم الأكبر من اليابس أى بالقرب من الأسواق العالمية وموارد الثروة الطبيعية والنشاط التجارى ومصادر الحضارة المتطورة بالإضافة إلى سهولة اتصالها بالعالم الخارجى،أما الدول التى تقع على البحر فلها آثار كبيرة وهامة فى تطور الدولة ونموها وفى تقوية مركزها الدولى أو إضعافه ،فالدولة التى تقع فى البحر أوفر حظا من ناحية تجارتها الخارجية

واتصالها بالعالم الخارجى من الدول التى تقع بعيده عنه.فالدول التى تقع فى مواقع استيراتيجية تصبح عرضة لإهتمام الدول الكبرى واستعمارها.فموقع جمهورية مصر العربية كان له أكبر الأثر فى تعرضها للغزو الأجنبى والإستعمار الطويل،فمصر بالرغم من حصولها على الإستقلال منذ زمن طويل إلا أن المشاكل تتابعها حتى يومنا هذا(بندقجى،1981،ص41، 44).

ـــــ شكل الدولة

يعد تحديد شكل الدولة من العناصر ذات الأهمية فى الدفاع والسيطرة السياسية ،فالدول الضيقة ـــــ دون إعتبار لكبر مساحتها ـــــ تجد صعوبة كبيرة فى الدفاع عن نفسها أكثر من الدولة المندمجة الشكل،وكذلك فإن عدم اندماج الشكل للدولة قد يترتب عليه سياسيا مشكلات اقليمية عندما يؤدى التباين الطبيعى والبشرى فى أقاليم الدولة مع صعوبة النقل والمواصلات بين أجزائها إلى تشجيع الحركات الإنفصالية والرغبة فى الإستقلال عن بقية الدول(أبوعيانة،1983،ص48، 49).

المصدر: من إعداد الباحثة

شكل(2)المكونات الرئيسية فى قوة الدولة ومؤشراتها الفرعية

الجغرافيا السياسية هو التعرف على مدى تماسك المنطقة السياسية واتصال أجزائها بعضها ببعض،إذ كلما زاد تماسك المنطقة السياسية وتوثق اتصال مركزها بأطرافها زاد ذلك من قدرة الدولة على إحكام سيطرتها وبسط سيادتها على المنطقة السياسية وأداء وظيفتها الإدارية السياسية بكفاءة عالي،وتعتبر الدائرة من أكثر الأشكال الهندسية التى تتوافر فيها صفة التماسك والإندماج،حيث إن كل نقطة على محيط هذه الدائرة تقع على بعد متساو من مركزها،أى أن كلما اقترب شكل الدولة من الشكل الدائرى المثالى ،كان هذا الشكل ملموما ومتماسكا.ومن أبرز ملامح التماسك فى شكل الدولة قصر طول الحدود بالنسبة للمساحة وقلة تكلفة النقل بين مركز المنطقة السياسية وأطرافها وسهولة الإتصال بينهما(توفيق،2011،ص199).

لجأ الباحثون مؤخرا فى تحليلهم لشكل الدولة ومايترتب عليه من آثار سياسية إلى أساليب كمية بدلا من مجرد الوصف (الديب،1997،ص205).

ـــ مقياس بويس ـــ كلارك:

يعتمد هذا المؤشر فى قياس ووصف أشكال الوحدات الإدارية على معادلة تتراوح نتائجها بين 0:175،وتصاغ رياضيا كالتالى $\sum_{1}^{n} \left| \left(\frac{ri}{\sum_{1}^{n}} \times \frac{100}{n} \right) \right.$ حيث إن :

r =نصف القطر الواحد

ri =مجموع اطوال عدد من أنصاف الأقطار

n =عدد أنصاف الأقطار

| = علامة رياضية تعنى بغض النظر عن الاشارة أو القيمة المطلقة.

عندما تكون النتيجة صفر يكون الشكل دائرى،وإذا بلغ 12 يكون مربعا،18 معين،25 نجمى،28 مستطيل حتى تصل إلى 175 الشكل يكون خط مستقيم(clark,1964,p561,572).

ويجب ألا يقل عدد المسافات نصف القطرية المشعة من النقطة المركزية إلى هوامش الدولة عن ثمانية.وكلما كثر عددها عن ذلك زادت الدقة.ولابد وأن تكون المسافات نصف القطرية المأخوذة على أبعاد متساوية.أى زواياها متساوية.فلو كان عددها ثمانية لكانت زاوية كل منها 360÷8=45° (الديب،1997،ص209).

جدول(1) طريقة بويس ـــ كلارك لقياس شكل دولتى مصر وتركيا

الدولة	رقم نصف القطر	كم)(الطول	نسبة الطول الحقيقى%	نسبة الطول المتوقع	الفرق
مصر	1	516.381	11.14985249	12.5	1.4
	2	420.496	9.079474988	12.5	3.4
	3	495.128	10.69095138	12.5	1.9
	4	486.672	10.50836691	12.5	2
	5	635.317	13.71795406	12.5	1.2
	6	672.825	14.52783798	12.5	2
	7	675.374	14.58287675	12.5	1.9
	8	729.088	15.74268545	12.5	3.2
	المجموع	4631.28	100	100	17
الدولة	رقم نصف القطر	الطول(كم)	نسبة الطول الحقيقى%	نسبة الطول المتوقع	الفرق
	1	311.566	8.943418952	12.5	3.6

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج ArcGis10.7باستخدام Arc Toolboxمن خلال حزمة Spatial Statistics Tools،ثم من أداة Measuring Geographic Distributions،أداة Mean Center.

جدول(2) طريقة بويس ـــ كلارك لقياس شكل دولتى إيران وأثيوبيا

الدولة	رقم نصف القطر	الطول(كم)	نسبة الطول الحقيقى%	نسبة الطول المتوقع	الفرق
إيران	1	555.834	11.2370967	12.5	1.3
	2	646.408	13.0681988	12.5	1.5
	3	683.592	13.8199344	12.5	1.3
	4	711.121	14.3764783	12.5	2
	5	751.688	15.1966068	12.5	2.7
	6	956.532	19.3378645	12.5	6.8
	7	116.505	2.35533982	12.5	10.1
	8	524.74	10.6084804	12.5	1.9
	المجموع	4946.42	100	100	27.6
الدولة	رقم نصف القطر	الطول(كم)	نسبة الطول الحقيقى%	نسبة الطول المتوقع	الفرق
إثيوبيا	1	665.702	14.26421	12.5	1.8
	2	620.414	13.29380	12.5	0.8
	3	579.457	12.41621	12.5	0.1
	4	610.51	13.08159	12.5	0.6
	5	374.787	8.030681	12.5	4.5
	6	602.483	12.90959	12.5	0.5
	7	591.697	12.67848	12.5	0.2
	8	621.889	13.32541	12.5	0.8
	المجموع	4666.939	100	100	9.3

إثيوبيا	2	445.96	10.665837	12.5	1.8

		5			
7.9	12.5	4.61338850	192.895	3	
2.3	12.5	14.7610733	617.19	4	
6	12.5	18.5102363	773.95	5	
2.5	12.5	14.0514684	587.52	6	
8.5	12.5	20.9922988	877.73	7	
0.2	12.5	12.7121400	531.52	8	
38	100	100	4181.2	المجموع	

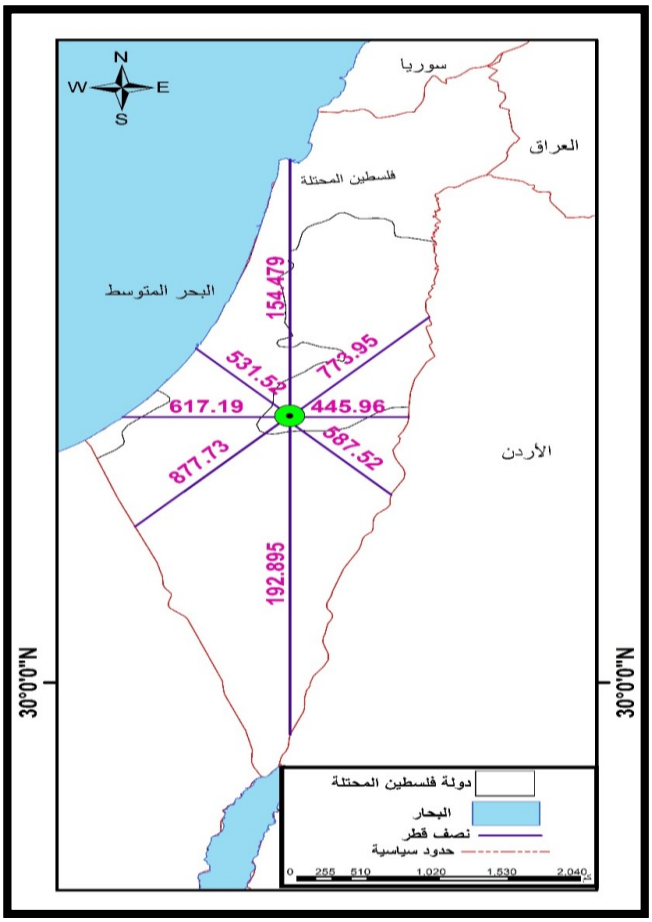

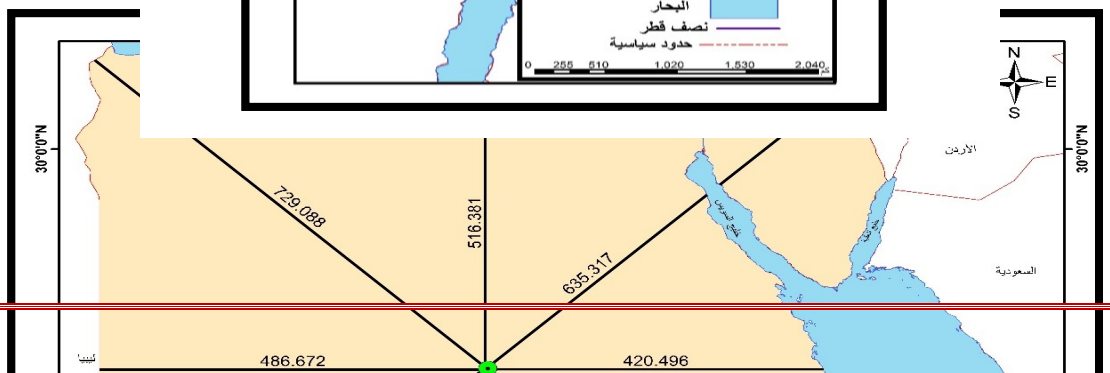

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج ArcGis10.7باستخدام Arc Toolboxمن خلال حزمة Spatial Statistics Tools،ثم من أداة Measuring Geographic Distributions،أداة Mean Center.

شكل(4)شكل دولتا مصر و تركيا طبقا لمقياس بويس ــ كلارك

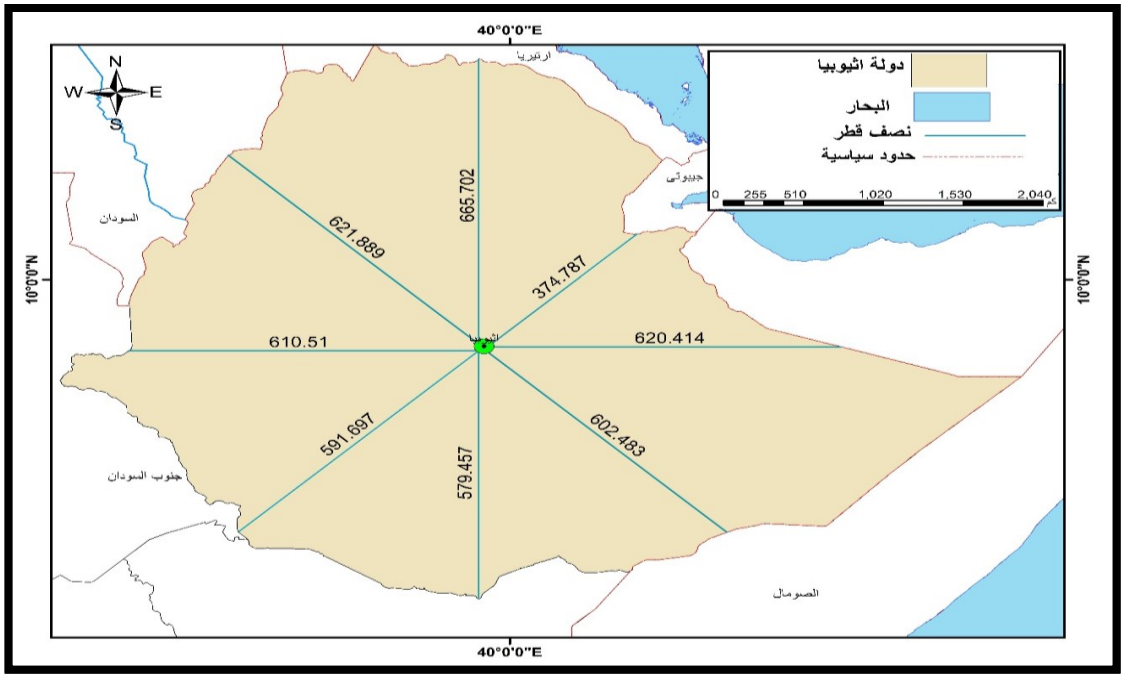

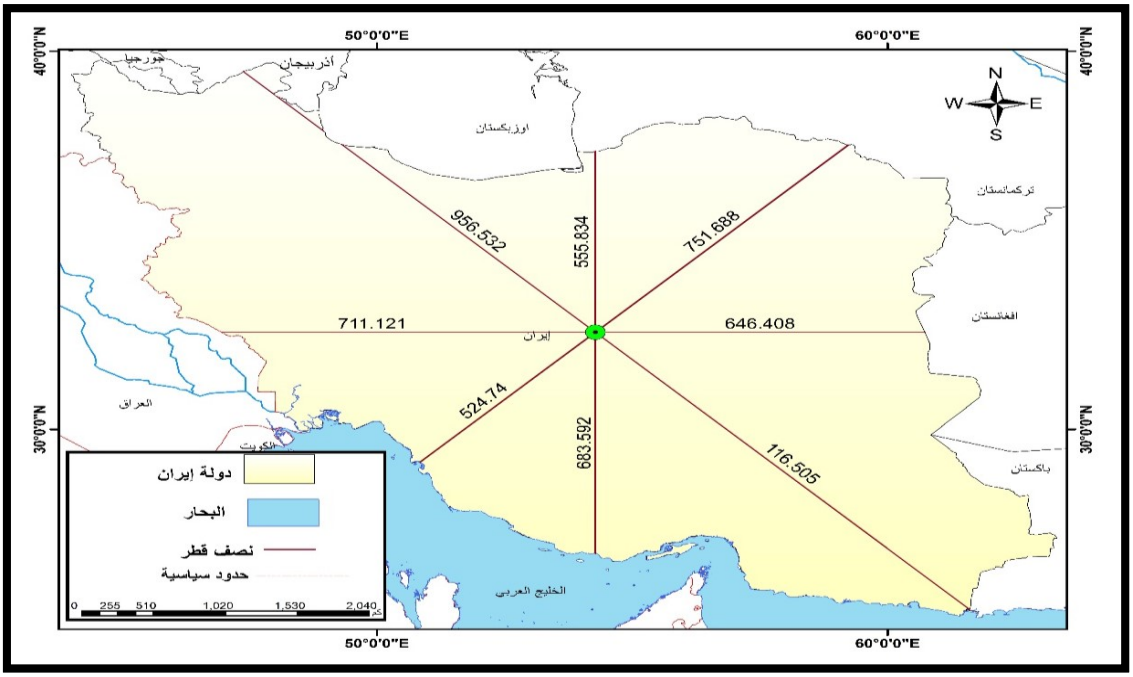

الدون حيث بلغ قيمة المؤشر بها نحو 9.3 درجة ،وتليها دولة إيران حيث بلغت 27.6 درجة ،ثم تليهم دولة مصر حيث بلغت 17 درجة وكان شكلها أقرب للمعين ،ويأتون فى المرتبة الأخيرة دولتا تركيا وإسرائيل حيث بلغ قيمة مؤشرهم نحو 36، 38 درجة على التوالى.

ـ مؤشر كول

يطبق هذا المؤشر لبيان مدى اندماج الدولة ،ويمثل بهذه الطريقة **(مساحة شكل الوحدة الإدارية÷مساحة أصغر دائرة تحيط بالشكل)**،وتتراوح القيمة بين 1 للشكل الدائرى حيث أقصى درجات الإندماج،والصفر حيث أدنى درجات الإندماج لشكل الوحدة المكانية(Blair,1967.p10).

جدول(4) شكل دولة مصر ،ودول جوارها الإقليمى حسب مؤشر كول

الدولة	مساحة الدولة	مساحة أصغر دائرة	مؤشر كول
مصر	0.181706	0.181706	1
تركيا	0.812145	0.812145	1
إيران	1.260326	1.260326	1
أثيوبيا	12.946396	12.946396	1
إسرائيل	1.369752	1.369752	1

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج ArcGis10.7باستخدام Arc Toolboxمن خلال حزمة Data Management tools،ثم من أداة Features،أداة Minimum Boundary Geometry.

يتضح من الجدول (4) والأشكال (6، 7) ان عند تطبيق هذا المقياس على دولة مصر ودول جوارها الإقليمى ،تبين أنهم جميعا يبتعدوا عن الشكل الدائرى ،قد بلغ قيمة المؤشر فى الدول 1 ،ويمكن القول أن شكل الدول جميعا لاتقترب من الشكل الدائرى الكامل الإندماج،كما أنها ليست من الأشكال السيئة ،مثل دولة مصر تقترب من شكل المعين حسب مقياس بويس ـ كلارك ،وايضا حسب مقياس كول ،فهى دولة متوسطة الإندماج ،ودولة إثيوبيا أقرب أيضا إلى الإندماج حسب مقياس بويس ـ كلارك حيث بلغت قيمته 9.3 فكانت أقرب لشكل المربع وتقترب من الإندماج ،دولة إيران يتوسط شكلها الإندماج حسب مقياس كلارك أيضا حيث بلغت قيمته نحو 27.6 درجة ،أما دولتا تركيا وإسرائيل هما الأبعد فى اندماج الشكل الخاص بهم حسب مؤشر كول ،ومؤشر بويس ـ كلارك.

يعد الشكل الدائرى أو المندمج أكمل الأشكال الهندسية لأنه يحقق العلاقة بين المركز وأى نقطة على محيطه،ولاتوجد على الخريطة السياسية للعالم شكلا دائريا كاملا ،بل توجد أشكال مندمجة شبه دائرية(مصليحى،1992،ص33).

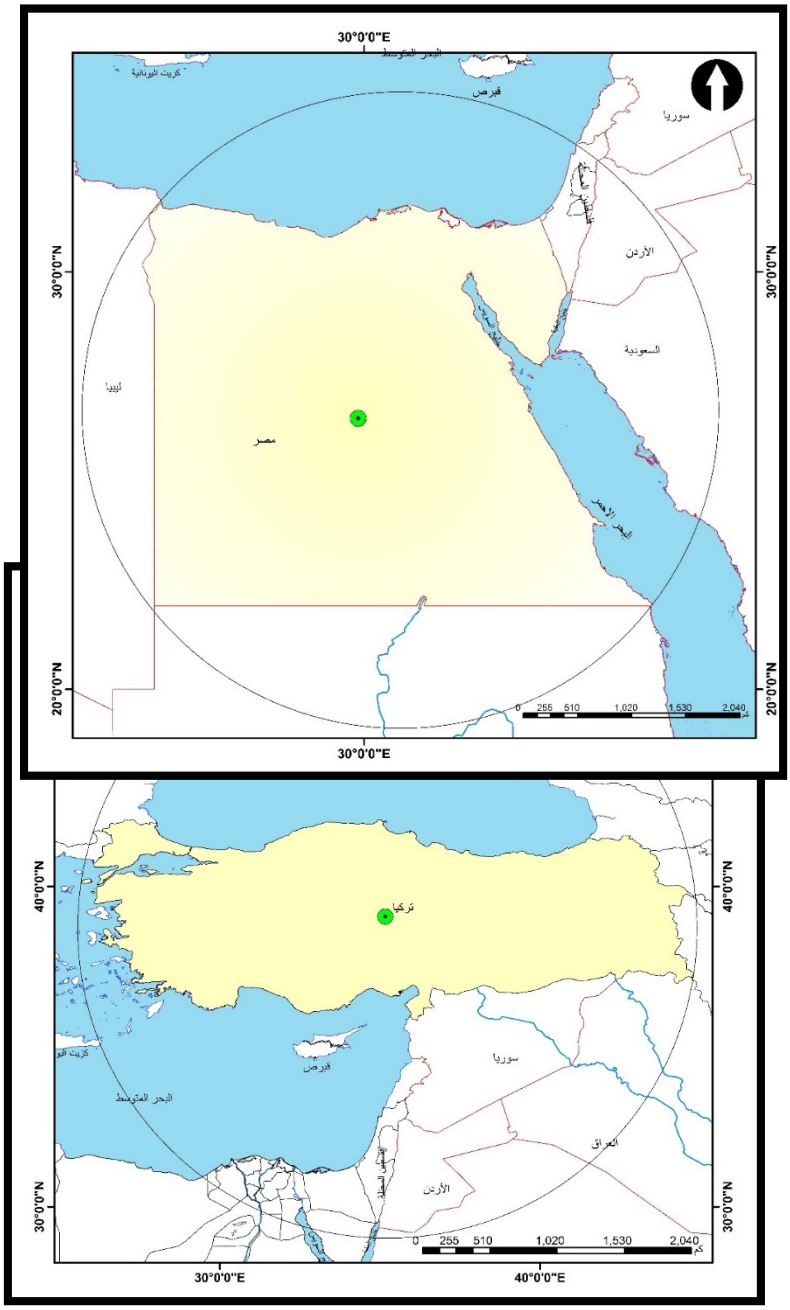

المصدر:من الباحثة على برنامج ArcGis10.7باستخدام Arc Toolboxمن خلال حزمة Data Management tools،ثم من أداة Features،أداة Minimum Boundary Geometry.

اعداد اعتمادا

شكل(6)شكل دولتا مصر و تركيا طبقا لمؤشر كول

50°0'0"E
60°0'0"E
40°0'0"N
30°0'0"N
اوزبكستان
تركمانستان
ايران
العراق
افغانستان
الكويت
الخليج العربي
السعودية
0 255 510 1,020 1,530 2,040
كم

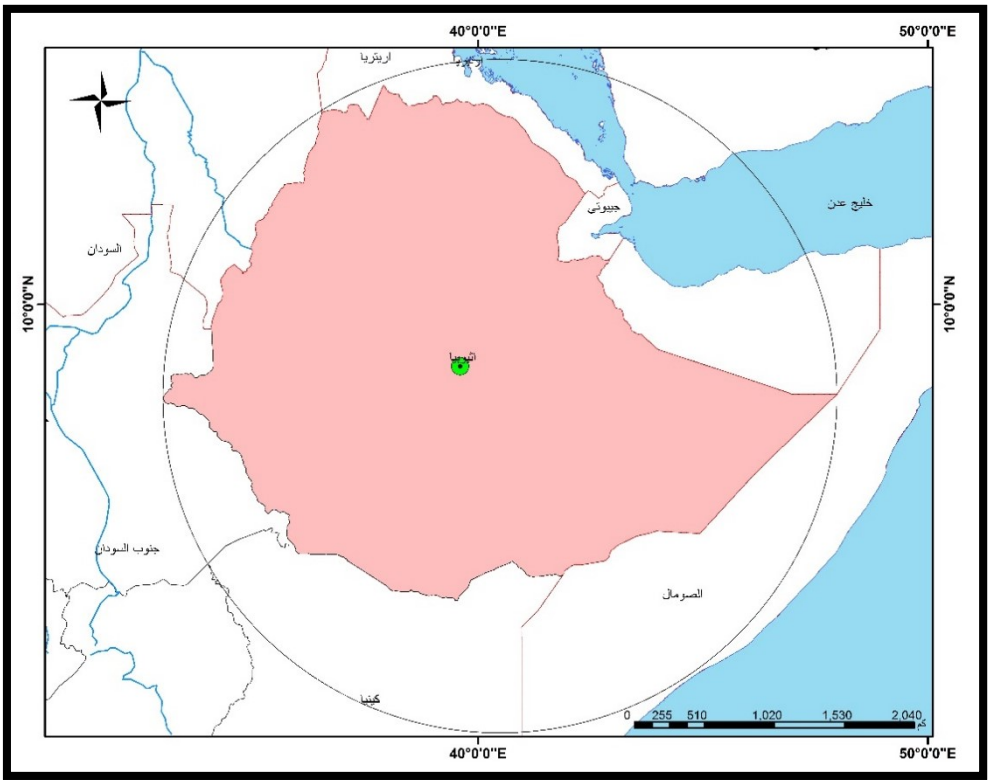
40°0'0"E
50°0'0"E
10°0'0"N
اريتريا
جيبوتي
خليج عدن
السودان
اثيوبيا
جنوب السودان
الصومال
كينيا
0 255 510 1,020 1,530 2,040
كم

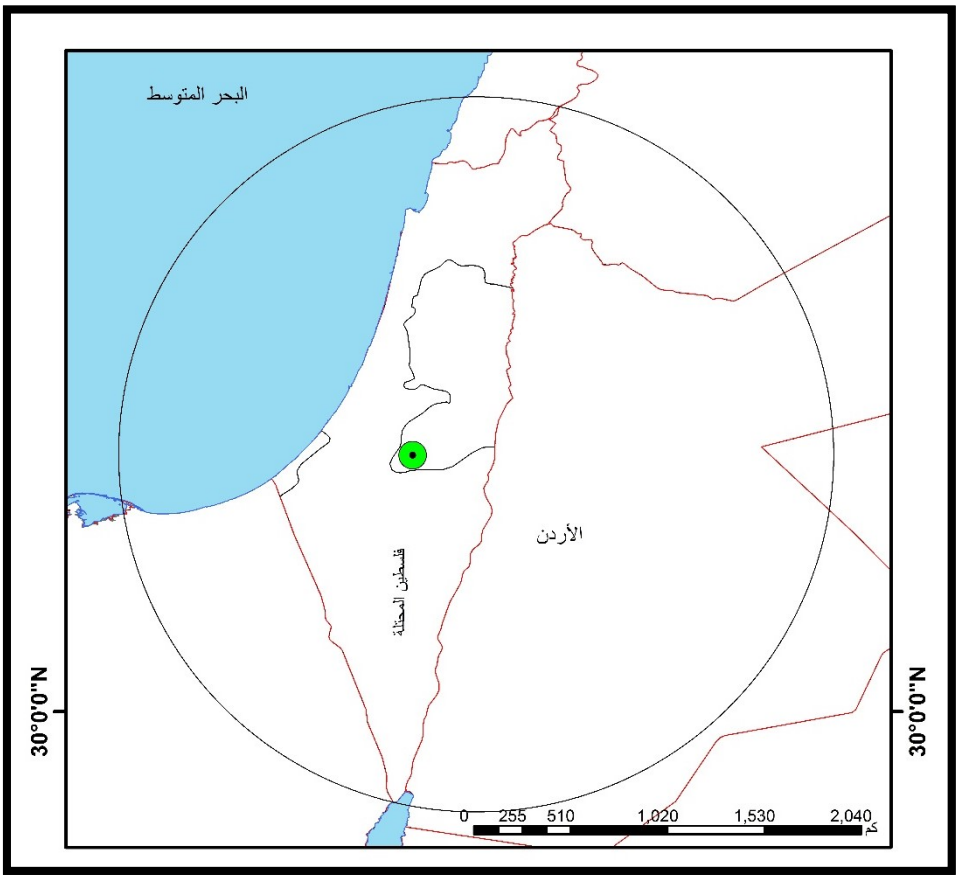

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج ArcGis10.7باستخدام Arc Toolboxمن خلال حزمة Data Management tools،ثم من أداة Features،أداة Minimum Boundary Geometry.

شكل(7)شكل دول إيران وأثيوبيا و إسرائيل طبقا لمؤشر كول

وتؤكد الأشكال الدائرية و المندمجة مع العمق الدفاعى ومركزية العاصمة دور متكاملا فى الوظيفة السياسية للدولة من حيث:

- تسهل الدول ذات الأشكال الدائرية أو المندمجة من الإدارة المركزية.
- تقلل الأشكال غير الخطية أو غير المجزأة من وجود معازل أرضية تشجع النزاعات الإنفصالية ،إذ تصهر الدول المندمجة المجتمعات الإقليمية داخل الدولة فى شعب واحد.
- تطيل الأشكال الغير مندمجة من طول الحدود وبالتالى يتزايد أعباء الدفاع عن الحدود أكثر مما ينبغى.
- الأشكال غير المندمجة مثل الأشكال الطولية أو الشريطية أو المجزأة قابلة للإختراق من أضيق قطر لها،إذ تفتقد الدولة الشريطية إلى العمق الدفاعى من أحد الجوانب(مصليحى،1992،ص33_34).

ب_خصائص الموقع لمصر ودول جوارها الإقليمى

يعد الموقع من أكثر الخصائص الجغرافية تأثيرا فى تكوين شخصية الدولة وتحديد وزنها السياسى،وتأتى دراسة الموقع فى مقدمة المقومات الجغرافية التى تتدخل فى تبرير وجود الدولة الجغرافى على صفحة الخريطة السياسية .فموقع الدولة الجغرافى هو الذى يضعها فى قلب حركة الأحداث التاريخية والسياسية ،وهو أيضا الذى يهمش وجودها فى إطار مجتمع الدول،وينأى بها عن حركة الأحداث السياسية (عبدربه،2019،ص6).

يقصد بها السمات الجغرافية والمعطيات المكانية ،التى تميز الدولة وتحدد علاقاتها فى محيطها الإقليمى مع دول الجوار،وأهم هذه الخصائص طول الحدود البرية وعدد دول الجوار والوعاء الدفاعى والعمق الإقليمى(كامل،2019،ص388)،ويرتبط بهذه الخصائص عدد من المؤشرات هى عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط الكامنة فى الموقع المجاور،والتى ممكن ان تتعرض لها الدولة من جراء خصائص ذلك الموقع ،أى هى مقاييس نظرية توضح الشعور الدفين لدى الدولة بوجود تهديدات محتملة من دول الجوار ضد سيادة الدولة وكيانها الإقليمى(سليم،2007، ص367)

يتضح من الجدول(5)والشكلين(8)،(9) خصائص الموقع لمصر ودول جوارها الإقليمى،ويتبين أن:

_يبلغ عدد دول الجوار الإقليمى لدولة مصر4 دول،وكل دولة من هذه الدول الأربعة يقابلها 1001450 كم2 من مساحة دولة مصر؛مما يؤدى ذلك إلى تحمل الدولة أعباء كبيرة فى إدارة علاقاتها مع دول جوارها الإقليمى،مما يدل ذلك على إرتفاع قيمة مؤشر ثقل الجوار الذى بلغ نحو 75% ،ويسبقه دولتا إيران وتركيا نحو 87.5%،ويليهما دولتا إثيوبيا وإسرائيل بنحو 83.3%.

_يبلغ مؤشر احتكاك الحدود لدولة مصر نحو 71.4%؛مما يؤدى ذلك إلى تحمل الدولة أعباء كبيرة فى إدارة شئونها مع دول جوارها الإقليمى،نتيجة لطول امتداد حدودها البرية لنحو 2612كم ،ولا يسبقها أى من دول الجوار الإقليمى فى ذلك المؤشر ؛مما يؤدى إلى احتمالية قيام علاقات متوترة بين مصر ودول جوارها الإقليمى.

_قد بلغ مؤشر الدفاع الحدودى لدولة مصر نحو 20367نسمة/كم،ويعنى ذلك أن كل كيلو متر من الحدود البرية لمصر يقف خلفه 20367 مواطن من الذكور فى فئة التجنيد القادرين على حمل السلاح وهم فى الفئة العمرية(15_49)؛مما يدل ذلك على قوة مصر وقوة جيشها وأمنها القومى،فى حين بلغ هذا المؤشر فى بعض الدول المجاورة مثل إسرائيل 44007 نسمة/كم وهو مايعادل نحو ضعف المؤشر لدولة مصر تقريبا،بينما فى باقى دول الجوار لم تتفوق أى منهم فى مؤشرها الدفاعى الحدودى عن دولة مصر ،حيث بلغ مؤشر الدفاع الحدودى لدولة إيران 5870نسمة/كم أى نحو 0.2 من مؤشر مصر ،وتركيا 12251 نسمة/كم أى نحو 0.6 من مؤشر مصر الدفاعى،ويليه إثيوبيا 11848 نسمة/كم أى يمثل نحو 0.5 من مؤشر مصر الدفاعى؛ويتضح من ذلك أن طول الحدود البرية المشتركة قد ساهم فى انخفاض قيمة مؤشر الدفاع الحدودى فى حالة مصر ،وبالنسبة لدولة إسرائيل التى تفوق مصر فى مقدرات القوة الإقليمية.

_يزيد من أعباء شكل الدولة وموقعها المجاور قلة العمق الإقليمى للمجال البرى لدولة مصر ،والذى بلغ نحو 479كم ،مما يعنى أن المجال البرى لدولة مصر مكشوف أمام دول

جوارها الإقليمى(إثيوبيا،إيران،وتركيا)،حيث بلغ العمق الإقليمى لهما على الترتيب (826، 724، 498كم)،وبلغ أدنى عمق إقليمى لدولة إسرائيل 81كم.

_ربما لو أوجدنا مايعرف بالإنحدار السكانى ،وهو النسبة بين مجموع سكان الدولة ومجموع سكان الدول المجاورة (أبو عيانة،1985،ص49)،لأمكن أن ندرك الأعباء التى يفرضها الموقع المجاور على مصر ،وأن نفهم ظاهرة عدم التوازن بين مصر ودول جوارها الإقليمى.

_فطبقا لتقديرات عام 2023م ،بلغ إجمالى عدد سكان مصر أكثر من 109.5 مليون نسمة ،فى حين بلغ مجموع سكان الدول الأربع المجاورة إقليميا نحو 296.7 مليون نسمة ،وذلك يعنى أن مؤشر الإنحدار السكانى يبلغ نحو (1: 2.7) أى أن حجم الجارات الأربعة يمثل أكثر من نصف حجم دولة مصر ،وهو مايمكن وصفه بأنه انحدار سكانى هين ومتكافئ .

جدول(5) خصائص الموقع لمصر ودول جوارها الإقليمى

الدولة	المجال البرى "كم^2"(1)	السكان "مليون نسمه"(2)	الحدود البرية "كم"(3)	دول الجوار (4)	الوعاء الدفاعى(ود) "مليون نسمة"(5)	مؤشر احتكاك الحدود (م ح)(6)	مؤشر ثقل الجوار (م ث)(7)	مؤشر الدفاع الحدودى (م د) "نسمة/كم"(8)	العمق الإقليمى "كم"(9)
مصر	1001450	109.5	2612	4	53.2	71.4	75	20367	479
إيران	1648195	87.6	5894	8	34.6	68.7	87.5	5870	724
إسرائيل	21937	9.0	1068	6	47	56.2	83.3	44007	81
تركيا	783562	83.6	2816	8	34.5	70	87.5	12251	498
أثيوبيا	1104300	116.5	5925	6	70.2	37.5	83.3	11848	826

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج ArcGis10.7.

_(1)،(2)،(3)،(4)،(5) https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries.

_(6)،(7)،(8) (سليم،2007،ص368).

_(9) (مصليحى،1992،ص26).

_مؤشر احتكاك الحدود (م ح)=(1—ن ل/م)×100 ،حيث ن=عدد سكان الدولة بالمليون نسمة ،ل=طول الحدود ب كم،م=مساحة الدولة ب كم2 ،كلما زادت قيمة المعامل كلما زادت احتمالات الإحتكاك بين مصر ودول الجوار الإقليمى .

_ مؤشر ثقل الجوار (م ث)=(1—1/ن)×100،حيث ن= عدد دول الجوار ،كلما زادت قيمة المعامل كلما زادت أعباء الجوار الملقاة على الدولة والعكس .

_ مؤشر الدفاع الحدودى (م د)=(ود/ل)، حيث ود=الوعاء الدفاعى ،وهو عبارة عن قوة السكان العسكرية ويشير إلى عدد الذكور فى الفئة العمرية من 15_49 ،ل=طول الحدود .

_ العمق الإقليمى :هو نصف قطر الدولة فى شكلها الدائرى.

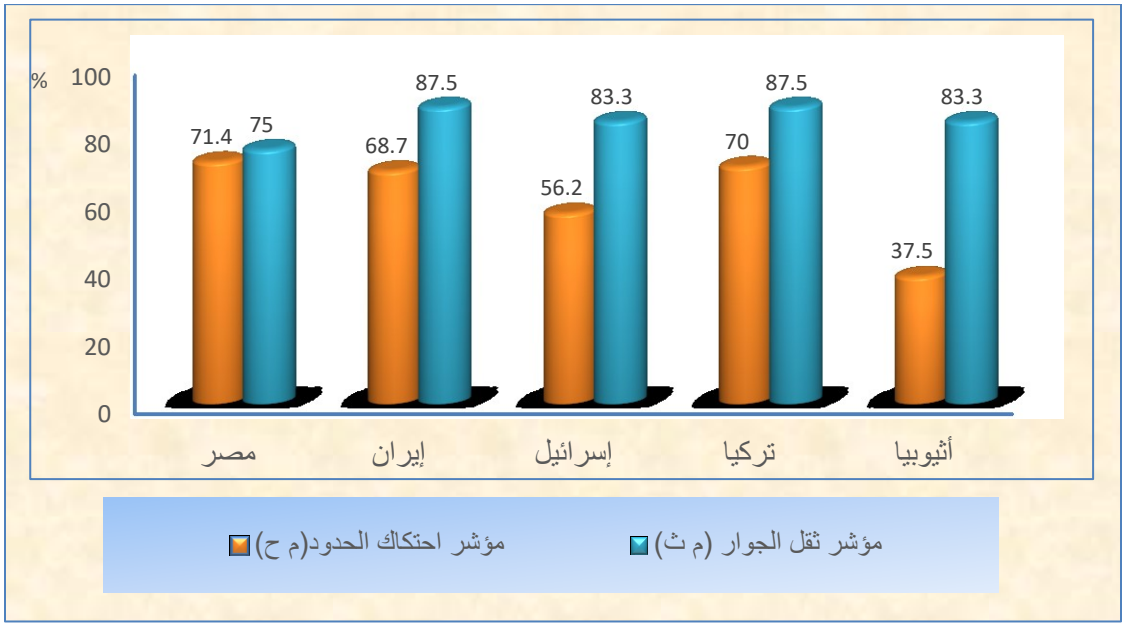

شكل(8) المؤشرات الحدودية لمصر ودول جوارها الإقليمى

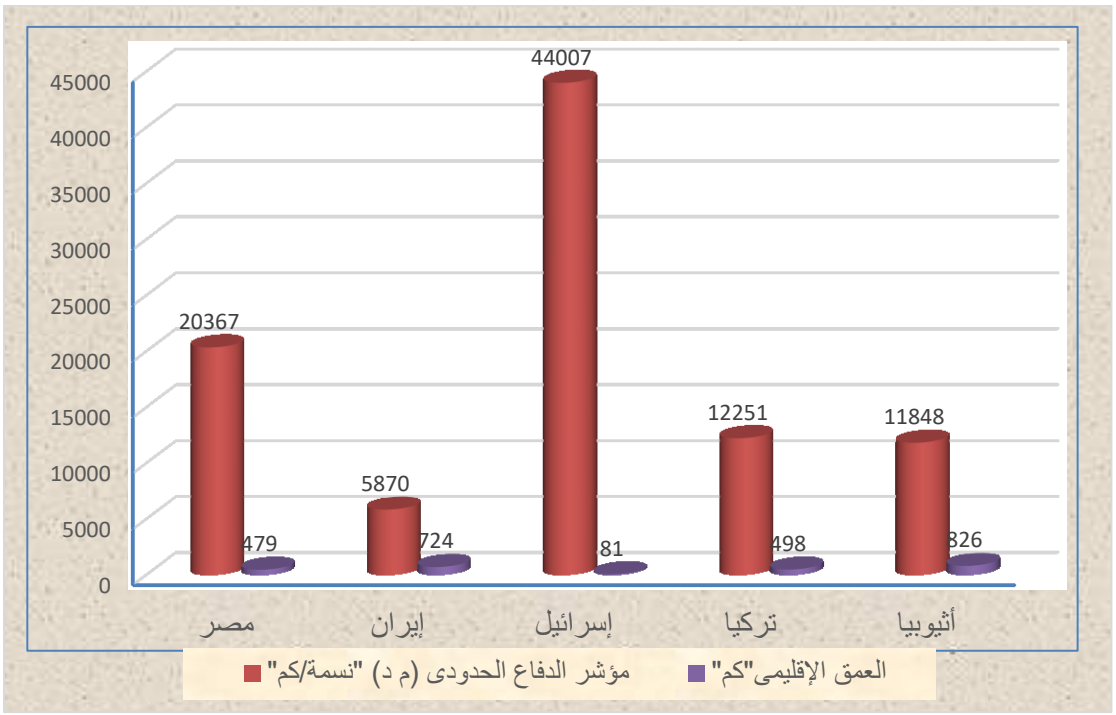

شكل(9) العبء الدفاعى للحدود البرية لمصر ودول جوارها الإقليمى

الخاتمة:

النتائج:

_ إن مصلحة أى دولة تكمن فى تعزيز نفوذ قوتها،ولتحقيق توازن القوى بين مصر ودول جوارها الإقليمى يمكن الإعتماد على الموارد المعنوية والمادية للدولة،وتسعى الدولة إلى استخدام كافة الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية من أجل تحقيق أمنها القومى .

_ يطبق توازن القوى على الصعيد الدولى بين الدول الكبرى وعلى الصعيد الإقليمى بين مصر ودول جوارها الإقليمى (إيران،إثيوبيا،تركيا،إسرائيل).

_اتضح من خلال دراسة شكل دولة مصر ودول جوارها الإقليمى اعتمادا على مقياس بويس_كلارك أن دولة إثيوبيا شكلها أقرب للإندماج عن باقى الدول حيث بلغ قيمة المؤشر نحو 9.3 درجة ،ويليها دولة إيران حيث بلغ قيمة المؤشر 27.6 درجة،ثم تليهم دولة مصر حيث بلغت 17 درجة وكان شكلها أقرب لشكل المعين ،ويأتون فى المرتبة الأخيرة دولتى تركيا واسرائيل حيث بلغت قيمتهم نحو 36، 38 درجة على التوالى.

وتبين من خلال تطبيق مؤشر كول أن مصر ودول جوارها الإقليمى جميعهم يبتعدون عن الشكل الدائرى الكامل الإندماج،كما أنها ليست من الأشكال السيئة ،فدولة مصر تقترب من الشكل المعين حسب مقياس بويس كلارك ،وأيضا حسب مؤشر كول فهى دولة تقترب للإندماج ،تليها دولة إثيوبيا تقترب أيضا من الإندماج حسب مقياس بويس_ كلارك فكانت أقرب لشكل المربع ،ثم دولة إيران،أما دولتى تركيا وإسرائيل أبعد فى اندماج الشكل الخاص بهم حسب مؤشر كول ومقياس بويس.

_اتضح من خلال دراسة خصائص الموقع لمصر ودول جوارها الإقليمى أن مصر تحمل أعباء كبيرة فى إدارة علاقاتها مع دول جوارها الإقليمى،مما يدل على ارتفاع قيمة مؤشر ثقل الجوار لمصر الذى بلغ نحو 75% ،كما يتبين من خلال حساب مؤشر احتكاك الحدود لمصر ودول الجوار ،بلغ نسبة المؤشر لمصر 71% ؛مما يؤدى ذلك إلى تحمل مصر أعباء كبيرة فى إدارة شئونها مع دول جوارها الإقليمى،نتيجة لطول امتداد حدودها البرية لنحو 2612كم،ولا يسبقها أى من دول الجوار فى ذلك المؤشر ؛مما يؤدى إلى احتمالية قيام علاقات متوترة بين مصر ودول جوارها الإقليمى.

_ تبين أن مؤشر الدفاع الحدودى لإسرائيل بلغ 44007 نسمة/كم وهو مايعادل ضعف المؤشر لدولة مصر الذى بلغ نحو 20367 نسمة/كم ،ويعنى ذلك أن لابد من زيادة فئة القادرين على حمل السلاح لدولة مصر لزيادة مؤشرها للدفاع الحدودى ،لحفظ أمنها القومى.

مصادر الدراسة:
(بحوث ومقالات)

1- فهمى ،مازن (2019م): توازن القوى: ركيزه أساسية للأمن واستقرار النظام الدولي،مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية،العدد94
2- عبدالنبى ،أحمد يوسف محمد (2020):تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولى،مجلة السياسة الدولية،العدد220،المجلد55.
3- النجداوى ،محمد هادى (2014): الدور الإقليمي لمصر : سيناريوهات ما بعد الثورة، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية،ع2.
4- اودالوف ،فاديم (1990):توازن القوى وتوازن المصالح،ترجمة أحمد غرم الله سفر الحمرانى،إدارة البحوث،معهد الدراسات الدبلوماسية.
5- تنيره ،بكر مصباح (1996):الأمن العربى وتوازن القوى الإقليمى في ضوء المتغيرات العربية والدولية،جامعة الدول العربية-الأمانة العامة،العدد88.
6-مجاهد،حورية توفيق(1971):سياسة توازن القوى،مجلة مصر المعاصرة،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،مجلد 62،عدد343.
7-نجم،أحمد مشعان(2018):توازن القوى الدولى وتوازن القوى الإقليمى: دراسة نظرية تحليلية
8 التقرير الاقتصادى العربى الموحد (2022) اصدار صندوق النقد العربى.
9 الأنبارى،أحمد عبد الأمير(2017):التوازنات الإقليمية فى الشرق الأوسطوتأثيرها فى توازنات القوى الدولية،جامعة بغداد.
10 أحمد،أحمد يوسف(2023):الانفراج الاقليمى وتحولات النظام العربى،مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية،العدد 108،دورية الملف المصرى الالكترونية.
11-أسماء،شوفى(2018):توازن القوى فى الشرق الأوسط فى ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة 2011–2018 ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،العلوم السياسية تخصص الدراسات الإستيراتيجية والأمنية.
12_كامل،أنور سيد(2019):شكل دولة جنوب السودان:دراسة تحليلية فى جغرافية القوة،مجلة كلية الآداب،جامعة بنى سويف،ع50(يناير_مارس2019).
13_سليم،رضا محمد السيد(2008):الجغرافيا السياسية للعرتق دراسة فى المحددات المكانية لوظائف الدولة ،رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة الزقازيق.
14_ عبدالنبى ،أحمد يوسف محمد(2023):مفهوم توازن القوى فى العلاقات الدولية،أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ،العدد الأول ،يناير،2023.
15_عبدربه،محمد حسن عبدالسلام(2019):التقويم الجغرسياسي للعوامل الطبيعية المؤثرة فى قوة الدولة ،دراسة تطبيقية فى الجغرافيا السياسية،رسالة دكتوراه،غير منشورة،كلية الاداب ،جامعة المنصورة.
16-زهران،جمال على(1991):قياس قوة الدولة :اطار تحليلي لدراسة الصراع العربى-الإسرائيلى،مجلة المستقبل العربى،العدد(146)،السنة الثالثة عشر ،بيروت.
17-كيالى،ماجد(2010):تبدلات وتحولات فى قياس قوة الدول،مركز الجزيرة للبحوث الإستيراتيجية .
18-رجب،عمر الفاروق السيد(2012):قياس قوة الدولة:دراسة فى جغرافية القوة ،المجلة العربية للعلوم الإنسانية ،العدد(198519)،جامعة الكويت .

19- العوفى،دليلة(2021):الحرب السيبرانية فى عصر الذكاء الإصطناعى ورهاناتها على الأمن الدولى،جامعة الجزائر،مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية،مجلد 9،عدد 2.
20-عبد الحفيظ،جيلان(2023):مستقبل النظام الدولى فى ظل الذكاء الإصطناعى،مستقبل النظام العالمى الجديد،العدد الثالث،يوليو 2023،مجلس الوزراء ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
21-ريتشارد،ليدل ،ترجمة جهاد عودة(2009):السياسة الدولية والإستيراتيجية:توازن القوى فى العلاقات الدولية،الجزء الرابع،التصور المركب لتوازن القوى،المكتب العربى للمعارف،القاهرة.

(كتب)

1- هلال وأخرون ،على الدين (2001):علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى في التسعينيات،مركز البحوث والدراسات السياسية ط2،جامعة القاهرة.
2- عطوان،خضر عباس(2010):القوى العالمية والتوازنات الإقليمية،عمان دار أسامة للنشر،الطبعة الأولى.
3- أبوخزام،إبراهيم(2009):الحروب وتوازن القوى،دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلم،ط2،ليبيا،دار الكتاب الجديدة المتحدة.
4- الديب،محمد محمود ابراهيم(1997):الجغرافيا السياسية منظور معاصر،مكتبة الانجلو المصرية .
5- أبو عيانة،فتحى محمد (1983):الجغرافيا السياسية ،كلية الاداب ،جامعة الاسكندرية ،المطبعة العصرية.
6- بندقجى،حسين حمزة(1981):الدولة،دراسة تحليلية فى مبادئ الجغرافيا السياسية ،ط3،المملكة العربية السعودية.
7- توفيق،محمود(2011):الدولة فى عالم بلا حدود،دراسة فى الجغرافيا السياسية،كلية الاداب،جامعة الزقازيق،مكتبة الانجلو المصرية،ط1.
8- مصليحى،فتحى محمد(1992):خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومى بالشرق الأوسط والمنطقة العربية ،جامعة المنوفية ،ط1.
9- زهران،جمال(2005):منهج قياس قوة الدولة،واحتمالات تطور الصراع العربى_الإسرائيلى،مركز دراسات الوحدة العربية.
10- زهران،جمال(2006):منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربى – الإسرائيلى،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
11- الديب،محمد محمود ابراهيم(2005):الموقع الجغرافى للوطن العربى فى الاستيراتيجية العالمية،مجلة شئون الشرق الاوسط،العدد 14،جامعة عين شمس،القاهرة.

(المواقع الالكترونية)

http://chm.pops.int
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries
وكالة المخابرات المركزية بالولايات المتحدة الامريكية
www.algazeera.net
www.pubcouncil.org

-المراجع باللغة الأجنبية:

1- ANDERSEN ,MORTEN SKUMSRUD (2018): Balance of Power, Norwegian Institute of International Affairs (NUPI), Norway.

2- Udalov, Vadim (1990):Balance of Power and Balance of interest,International Affairs Amonthlt Journal of world politics diplomacy and International relations,progress,published:Moscow June 1990.

3- Amer, Anwer Sayed Kamel (2022): A new model for the method of measuring state power: an applied study of the states bordering the Caspian Sea,BSU International Journal of Humanities and Social Science.

4_Boyce,R.R. and Clark,W.A(1964) The Concept Shape in Geography .- Geo-graphical Review, Vol.54.

5- Blair .D.J and Biss.T.H(1967)The Measurement of Shape in Geography.

7- *Mohammad Reza. Hafeznia, et al,* (2003): Analysis of geographical basics of national power of Islamic Republic of Iran, Journal of Geographical Science, Tarbiat Moalem University Press, 2003. p. 51.